AL-SABAH
الصباح
الدولية

No. 4714 | الاربعاء | 17 ربيع الآخر 1445 هـ | 1 نوفمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

مصر: مستعدون للتضحية بملايين الأرواح مقابل حبة رمل بسيناء

«وكالات»: بعد تسريب خطط منسوبة لجهات إسرائيلية تتضمن تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، أكد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، أن تهديد بلاده ومحاولة النيل منها عبر التاريخ أتى من هذه المنطقة.

وأضاف في مؤتمر صحافي من شمال سيناء، أمس الثلاثاء، أن مصر مستعدة لبذل ملايين الأرواح كيلا يقترب أحد من أي ذرة رمل في سيناء.

كما أوضح أن بلاده لن تسمح أبدا أن يُفرض عليها أي وضع ولن يسمح بحل أو تصفية قضايا إقليمية على حسابها.

وأضاف مدبولي خلال زيارة إلى سيناء برفقة وفد مصري كبير أن القيادة السياسية المصرية اتخذت قرارا استراتيجيا يتضمن تنمية سيناء بعد دحر الإرهاب.

كذلك ذكر أن الحكومة قررت تنفيذ خطة شاملة واستراتيجية لتعمير سيناء وإقامة مشروعات كبيرة فيها. وأشار إلى أن «هذه الخطة ستحمي سيناء من الطامعين فيها، ولذلك بدأت الحكومة منذ العام 2014 وبعد إطلاق المشروع القومي لتنمية سيناء في توفير البنية التحتية والأساسية لتعمير سيناء وتوطين المصريين فيها، وربط المنطقة بمدن ومحافظات مصر، وتنفيذ مشروعات بأكثر من 600 مليار جنيه، وتنفيذ خطة إعادة تسكين أهالي سيناء».

رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي

وقال إن الحكومة تنفذ مشروعات تعليمية وخدمية وتوسعات لتعمير المنطقة وجذب الاستثمارات إليها، وجذب السكان من المصريين للإقامة والعمل في سيناء.

كما لفت إلى أنه تم كذلك إقامة مشروعات صحية وإنشاء مستشفيات متطورة ومراكز صحية ونقاط إسعاف حديثة لرفع مستوى الخدمة الطبية وإنشاء مناطق ومجمعات صناعية وزراعية وتعدينية، ومجتمعات عمرانية ومد الطرق والجسور والأنفاق.

في موازاة ذلك، قال قائد الجيش الثاني الميداني المصري، إنهم يحافظون على أعلى درجات الاستعداد والجاهزية لتنفيذ أي مهام توكل إليهم لحماية أمن مصر القومي على الاتجاه الشمالي الشرقي.

في سياق متصل، كشفت مصادر مصرية لـ«العربية. نت» أن الحكومة تسعى لإعادة توزيع السكان وتوطين 3 ملايين من المصريين في سيناء.

وقالت إن الحكومة تقوم بالفعل بتأمين ودعم البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للبلاد من خلال خلق تجمعات عمرانية وزراعية ومشروعات صناعية في المناطق الصناعية الأربع.

والمناطق الأربع هي منطقة الصناعات الثقيلة في وسط سيناء، ومنطقة الصناعات الحرفية في العريش، ومنطقة الصناعات المتعددة في بئر العبد، ومنطقة الصناعات الغذائية في رفح.

كما كشفت المصادر أنه يجري كذلك إنشاء خطوط سكك حديدية وطرق وكباري ومطارات لربط سيناء بكافة ربوع ومحافظات مصر.

جاء كلام رئيس الوزراء وقائد الجيش تزامنا مع معلومات مسربة عن وضع المخابرات الإسرائيلية خطة أو وثيقة من أجل نقل المدنيين في قطاع غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة إلى «مخيمات» في شبه جزيرة سيناء المصرية.

واقترحت تلك الوثيقة التي نشرها لأول مرة الموقع الإخباري المحلي Sicha M-komit، نقل السكان المدنيين من غزة إلى «مدن خيام» في شمال سينا، ثم بناء مدن دائمة وممر إنساني.

كما اقترحت إنشاء منطقة أمنية داخل إسرائيل لمنع النازحين الفلسطينيين من الدخول.

يذكر أنه منذ الأيام الأولى للحرب التي تفجرت في السابع من أكتوبر إثر الهجوم المباغت الذي شنته حماس على قواعد عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في غلاف غزة، حذرت مصر من التهجير القسري للفلسطينيين من غزة إلى سيناء، وقد تصاعدت تلك المواقف مع دعوة القوات الإسرائيلية سكان شمال غزة للنزوح إلى الجنوب وعدم العودة ما لم يتم إبلاغهم بذلك.

الاتحاد الأوروبي يدعو «الحوثي» للكشف عن ملابسات وفاة موظف دولي بسجونها

سجن حوثي

«وكالات»: دعا سفراء الاتحاد الأوروبي لدى اليمن ميليشيا الحوثي إلى الكشف فورا عن ملابسات وفاة مدير الأمن والسلامة لدى منظمة رعاية الأطفال الدولية، هشام الحكيمي. وعبّر السفراء، خلال اجتماع لهم، الاثنين، عن قلقهم العميق إزاء وفاة هشام الحكيمي، الذي توفي تحت التعذيب في سجون ميليشيا الحوثي. كما شدد السفراء على ضرورة الإفراج عن جميع موظفي الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية المحتجزين في صنعاء.

وتوفي الحكيمي وهو مسؤول الأمن والسلامة في مكتب منظمة رعاية الأطفال الدولية «سيف ذا شيلدرن»، باليمن، في سجن للحوثيين بصنعاء بعد 50 يوما على اختطافه من شارع عام بالمدينة.

وطالبت الأمم المتحدة، جماعة الحوثيين بالكشف الفوري عن ظروف وملابسات وفاة الحكيمي أثناء احتجازه في أحد سجون الجماعة بصنعاء.

وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، ديفيد غريسلي، في بيان: «أدعو سلطات صنعاء إلى تقديم معلومات وافية وعاجلة بشأن الظروف التي أدت إلى وفاة هشام الحكيمي، أحد العاملين في منظمة رعاية الأطفال، بينما كان قيد الاحتجاز من قبل سلطات الجماعة بصنعاء».

وأضاف البيان أن الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني يشعرون بقلق بالغ إزاء المعلومات المحدودة المتاحة بشأن وفاة هشام الحكيمي، الذي تعرض للاحتجاز من قبل سلطات الجماعة في التاسع من سبتمبر 2023، وتم الإبلاغ عن وفاته الثلاثاء 24 أكتوبر الجاري.

ودعا غريسلي في بيانه، جماعة الحوثيين إلى الكشف عن مصير الموظفين الأمميين المحتجزين لديها، وقال: «لا يزال ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة محتجزين، اثنان منذ نوفمبر 2021، والثالث منذ أغسطس 2023، لم تتمكن المنظمة الدولية ولا عائلاتهم من زيارتهم، أدعو سلطات صنعاء إلى تقديم معلومات كاملة عن ظروفهم، وإتاحة الزيارة لهم».

وكانت منظمة رعاية الأطفال «سيف ذا شيلدرن»، الدولية، أعلنت، تعليق عملها في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي على خلفية وفاة مسؤول الأمن والسلامة في مكتبها باليمن هشام الحكيمي في سجن الأمن والمخابرات التابع للميليشيا في صنعاء.

وقالت المنظمة في بيان «إنها تشعر بالحزن الشديد لتأكيد وفاة أحد موظفيها الذي توفي أثناء احتجازه في اليمن، وتدعو إلى إجراء تحقيق مستقل فوري».

تتمات

ولي العهد

الشخصية، ورائدها النأي عن كل الممارسات الخاطئة التي تهدد الوحدة الوطنية، ولا تتفق مع تقاليدنا وقيمنا، ولا ترتقي بالأعراف والممارسات البرلمانية إلى النماذج المنشودة.

وشدد سمو ولي العهد خلال النطق السامي الذي ألقاه في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة امس الثلاثاء، على أن استمرار المشهد السياسي بالوضع الذي كان عليه في السابق، لن يكون في صالح الوطن والمواطنين، لافتا إلى أن هذا المشهد تسبب في عرقلة مسيرة التنمية، وأوقع في نفوس المواطنين خيبة الأمل، تجاه أداء كل من السلطتين.

ولفت سموه إلى أهمية أن يكون دور الانعقاد الجديد، «هو دور تحقيق الطموحات وإنجاز الطلعات، والارتقاء بالكلمة وبالممارسات النيابية الرشيدة، وتقديم الفعل على القول، وأن يتفهم الجميع متطلبات المرحلة القادمة، باعتبارها مرحلة إثبات وجود واستقرار وصدق النيات وإبراز العمل الجاد، ونحن دائما معكم وعلى الوعد والعهد الذي قطعنا على أنفسنا باقون».

وأكد ممثل سمو أمير البلاد، سمو ولي العهد، على موقف دولة الكويت الثابت تجاه القضية الفلسطينية، «مطالبين بوقف إطلاق النار والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية»، منوها إلى تأييد دولة الكويت كل الجهود الهادفة للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية.

أضاف سموه أن دولة الكويت قيادة وشعبًا ومجلس أمة وحكومة، تتابع باهتمام بالغ ما يجري في الأراضي الفلسطينية لاسيما قطاع غزة من أحداث دامية مستنكرة اعتداءات العدوان الإسرائيلي الغاشم وما يقوم به من قصف وحصار وانتهاكات وحشية ودمار ومحاولات التهجير القسري التي تجاوزت القيم والأعراف الإنسانية والقوانين والمواثيق الدولية، مؤكدين موقف دولة الكويت الثابت تجاه القضية الفلسطينية، ومطالبين بوقف إطلاق النار والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية، مؤيدين كل الجهود الهادفة للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية.

وأكد سموه على احترام دولة الكويت للاتفاقيات والقوانين والأعراف الدولية، معربًا عن الاستغراب مما صدر أخيرًا من المحكمة الاتحادية العراقية العليا من ادعاء، حول عدم دستورية اتفاقية «خور عبدالله»، بشأن تنظيم الملاحة البحرية بين الكويت والعراق الموقعة عام 2012، مشيرا إلى على مخالفة حكم المحكمة الاتحادية العراقية لجميع الاتفاقيات والقوانين والمواثيق الدولية.

كما أوضح ممثل سمو أمير البلاد استمرار دولة الكويت بلد الإنسانية والصداقة والسلام، في القيام بدور ريادي متميز مع الدول الشقيقة والصديقة في الأزمات.

وأعرب سموه عن الفخر «بنهجنا الدبلوماسي والإنساني في مواجهة التحديات كافة، ومساندة الأشقاء والأصدقاء في الأزمات الإنسانية وصولا لتحقيق الأمن والسلم الدوليين».

أضاف سمو ولي العهد: نود أن نؤكد عليكم ما سبق وأن قلناه في خطاباتنا السابقة من ضرورة قيامكم بمتابعة ومحاسبتكم نوابكم، فهذه أمانة الوطن في أعناقكم. كما يتطلب الأمر منكم كذلك أبناء وطني العزيز لضبط المشهد السياسي وتقييمه وتعديله وتصحيح اعوجاجه، أن يكون لكم رأي واضح وصريح وشجاع في كل الموضوعات والمسائل التي قد يثيرها أعضاء مجلس الأمة، وذلك منعا من قيام بعض أعضاء هذا المجلس بالاحتجاج بأن بعض مطالبهم إنما هي مطالب شعبية، وهي على العكس من ذلك تماما لا تمثل المواطنين ولا تعكس مطالبهم ولا تحاكي تطلعاتهم، فهي وإن كانت في ظاهرها مطالب نيابية إلا أن باطنها وهدفها الحقيقي هو تحقيق المكاسب الشخصية، فهي مجرد مطالب لتبرئة الذمة أمام الناخبين رغم عدم القناعة بما فيها من أمور ومسائل. لهذا فإن الأمر يتطلب منكم أبناء وطني العزيز ضرورة تفعيل دوركم الهام والمحوري، في عملية مساءلة ومراقبة ومحاسبة النواب، وإعلامهم بأن هذه المطالب ليست مطالب الشعب فالذي يصحح المجلس هم ناخبوه.

أضاف سموه: عانت الممارسة النيابية في السنوات الماضية وما زالت تعاني من بعض التصرفات التي قام بها أعضاؤها وأدت الى استياء شديد من المواطنين لأنها لم تحقق الطموح المنشود في بلوغ تطلعات وآمال المواطنين لهذا فإننا نشدد في خطابنا هذا على ما كررناه مرارا، من ضرورة الارتقاء بالممارسة النيابية بترك وعدم تبني صغائر المسائل والأمور التي لا تشكل اهتمام المواطنين، والبعد عن توجيه الأسئلة البرلمانية التي تحتاج الإجابة عليها إلى فصل تشريعي كامل، وكذلك البعد عن تقديم مشاريع واقتراحات ومطالب بحجة أن المواطنين هم من يريدونها، والمواطنون منها براء، وعدم الحرص على إلغاء ما يعتبر من المصالح العليا للدولة، وعدم اتخاذ الاستجواب كسلاح ضغط وتهديد، وعدم تأجيج الشارع وإشغال المواطنين والرأي العام بمسائل وأمور جانبية وهامشية معروف سلفا عدم مصداقيتها، وعدم مطابقتها لرغبات ومطالب المواطنين، لأنها لا تحقق العدالة الكاملة لكل أفراد الوطن وعليه فإننا نحذر في خطابنا هذا من الاتجار باسم المواطنين لتحقيق مكاسب شخصية وهامشية.

وقال سموه أيضا: إن المشهد الحكومي لم يختلف عنه كثيرا، فما زال أداء الحكومة لم يحقق ولم يلامس طموحات وتطلعات المواطنين، بالرغم من دعم القيادة السياسية لها، فما زال هذا العمل صفته التردد في اتخاذ القرارات ،والبطء في التنفيذ وعدم إيجاد البدائل والحلول للمشاريع التي تقترحها الحكومة، وعدم تنفيذ برامج عملها، خصوصا في المسائل والموضوعات التي لا تحتاج إلى تدخل تشريعي من قبل مجلس الأمة.

ولفت إلى أن الأزمات والتحديات والأخطار ما زالت مستمرة وإنها محيطة بنا، لهذا فان الحكمة تقتضي منا مراقبة ما يدور في العالم من تغيرات وأحداث وتطورات لها انعكاسات مؤثرة وخطيرة على أمن واستقرار البلاد، مما يتطلب من الجميع التمسك بالوحدة الوطنية والعمل بروح المسؤولية للحفاظ على أمن الوطن واستقراره، مبتعدين عن كل ما يضر بمصالحه ومصالح المواطنين من أسباب التوتر والاختلاف.

السعدون: مصلحة

متوازن في العمل النيابي على أساس تقديرات محسوبة بغير إفراط ولا تفريط.

أضاف: «لمسنا وشاهدنا من الأخوة في اللجنة التنسيقية جهودا مشكورة لترتيب الأولويات، والعمل لتقارب وجهات النظر النيابية، والتنسيق مع الجانب الحكومي باختيار مجموعة من الحزم التشريعية لمختلف الأولويات المرحلية منها على سبيل المثال أولويات معيشية وسياسية وتنموية».

وأكد أن جوهر الديمقراطية كنظام حكم صالح راسخ الدعائم تمليه العدالة الاجتماعية الطبيعية، وفريضة وطنية قوامها تضافر جهود الأعضاء في كنف المؤسسة الدستورية التي تضمهم بين أحضانها والاستعداد لتحمل المسؤولية والإيمان بالواجب.

وقال السعدون: إن مصلحة الوطن تسمو على ما عداها مهما تباينت الآراء، «وان كلا منا أيا كان موقعه سيمضي في مسيرة العمل الوطني، قائما في مسؤولياته مجتهدا في عمله واضعا مصلحة الوطن وسلامته واستقراره وأمنه فوق كل اعتبار».

وبشأن حكم المحكمة العراقية حول اتفاقية خور عبد الله، دعا السعدون الى استحضار ما تفضل به سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، في قمة الرياض بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة الآسيان، من دعوة حكومة العراق إلى اتخاذ إجراءات حاسمة عاجلة لمعالجة تداعيات الحكم الصادر بشأن الملاحة البحرية في خور عبدالله.

كما لفت بهذا الخصوص إلى ما أعلنه سمو رئيس الوزراء أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، من مواقف مبدئية لدولة الكويت باحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وحول الاوضاع في الأراضي الفلسطينية، أفاد السعدون بأن ما تقوم به العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة، من جرائم وحشية وقصف همجي وتطهير عرقي، ودعوات صريحة بتهجير أهالي غزة من بيوتهم وترحيلهم خارج أراضيهم، وقصف دور العبادة والمستشفيات ومساكن المواطنين وأماكن الإيواء، لا يمكن وصفه إلا بجرائم الإبادة الجماعية.

من جهته أكد سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، أن الكويت عازمة على متابعة مسيرتها التنموية، والعمل على تحقيق الاستدامة المالية العامة للدولة، وإعادة رسم دورها في النشاط الاقتصادي، وهيكلة قطاعاته وتنويع موارده، بالتحول من الاقتصاد الريعي غير المستدام إلى الاقتصاد الإنتاجي والخدمي والمعرفي.

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء في الخطاب الأميري، الذي ألقاه في افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة أمس، إن أعباء المسؤولية في هذه المرحلة التي تسودها المبادرة إلى تحقيق الإنجازات التي تخدم الوطن والمواطنين، تتطلب استمرار التعاون البناء بين المجلس والحكومة، على أساس من الثقة والتفاهم، في إطار دولة القانون والمؤسسات والتمسك بأحكام الدستور.

أضاف أن اهتمامات الحكومة كثيرة وأدرج بعضها في برنامج عملها حيث تتعلق بالقضايا التي تهم المواطنين وتحقق الاستقرار لهم، وذلك ضمن أهداف المخطط الهيكلي للدولة، لافتا إلى اهتمام الحكومة بزيادة مشاركة القطاع الخاص وتحسين وبيئة الأعمال التجارية، ورفع كفاءة البنية التحتية لدعم أهداف التنمية الاقتصادية بما يتسق ورؤية كويت جديدة 2035.

وذكر أن الكويت تؤكد مجددا أن ملكيات الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة الكويتية – السعودية، بما فيها حقل «الدرة»، بكامله هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات، ورفضها القاطع لأي مزاعم بوجود حقوق لأي طرف آخر.

وعما يسمى حكم المحكمة الاتحادية العراقية العليا بشأن خور عبدالله، أكد سموه مجددا على كلمة الكويت أمام الدورة الـ78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بأننا لن نقبل تحت أي مبرر تزوير الحقائق التاريخية، وتشويه تاريخ وسيادة الكويت بصدور ذلك الحكم بعدم دستورية قانون التصديق على الاتفاقية في خور عبدالله المبرمة بين الجانبين عام 2012.

ولفت سموه إلى ما تضمنه الحكم من مغالطات وتطورات لا تخدم العلاقات الثنائية بين البلدين، وتخالف المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 833، إضافة إلى قرار الحكومة العراقية بإلغاء بروتوكول المبادلة الأمني الموقع بين قيادة القوة البحرية الكويتية وقيادة البحرية العراقية في العام 2008، وما سيصاحب ذلك من تداعيات على الأمن المائي وتنظيم الملاحة في خور عبدالله.

وقال: إن الواقع الإقليمي والدولي يشهد حالة من المتغيرات المتسارعة والمطردة، التي قد تؤثر على مصالح الدول واستقرار الشعوب، ما ينبئ بالمزيد من التصعيد والتوتر، فها نحن ذا نتابع وبقلق بالغ، تطورات التصعيد الحاصل في غزة من عدوان جوي وبري وتهجير قسري، وعقاب جماعي للمدنيين الأبرياء العزل، وبالأخص الأطفال والنساء، في تعد سافر على القانون الدولي، تحت بصر ومسمع شعوب العالم كافة، ووسط صمت مطبق وعجز تام لمجلس الأمن، الأمر الذي جعل شوب المنطقة، تعتريها مشاعر الإحباط والبؤس والعجز، جراء استمرار اعتداءات قوى الاحتلال الغاشمة والسافرة على الشعب الفلسطيني، في ظل مجتمع دولي يتعاطى بمعايير مزدوجة.

أضاف: إن ويلات الحروب والعدوان لا يشعر بمرارتها إلا من عانى من أهوالها كما عانينا، وعليه فإننا نؤكد على أهمية قيام المجتمع الدولي خاصة وخاصة مجلس الأمن للقيام بمسؤولياته لإيقاف دائرة العنف، كما نناشد المجتمع الدولي للعمل بما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي رعته دولة الكويت، وتم التصويت عليه بتاريخ 27 أكتوبر 2023، والقاضي بالوقف الفوري للانتهاكات التي ترتكبها قوى الاحتلال، وسرعة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة للمدنيين في قطاع غزة.

وزيرا التربية

وتنص المادة 91 من الدستور على أنه قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه، يؤدي اليمين أمام المجلس في جلسة علنية.

وكان قد صدر في الثالث من سبتمبر الماضي مرسوم بتعيين الدكتور عادل المانع وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي، وفهد الجارالله وزيرا للمالية.

«الكوفية» الفلسطينية

ودعوات صريحة بتهجير أهالي غزة من بيوتهم وترحيلهم خارج أراضيهم، وقصف دور العبادة والمستشفيات ومساكن المواطنين وأماكن الإيواء، لا يمكن وصفه إلا بجرائم الإبادة الجماعية.

معرفي: سأسلم

على أتم الاستعداد لمناقشة الاستجواب وطالبنا في أكثر من مرة بعدم الاستقالة»، مبينا أنه يحمل ملفات عديدة تحوي تجاوزات وتعديا على المال العام وحرمته ومشاكل كثيرة تطال وزارة الأشغال العامة والهيئات التابعة.

وأشار الى أنه سيسلم كل ملفات التجاوزات إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، مشددا على أن النواب لن يقبلوا باستمرار عملية استقالة الوزراء في كل استجواب يقدم بل يبحثون عن المحاسبة ما بعد الاستقالة.

المجازر تتواصل

الوضع في المستشفى بأنه «كارثي للغاية»، مشيرا إلى أن العدد الأكبر من الضحايا هم من الأطفال والنساء.

وقالت وزارة الداخلية في غزة إن مخيم جباليا تعرّض لقصف بست قنابل تزن كل واحدة طنا من المتفجرات، وإن الاحتلال دمّر حيا سكنيا وسط المخيم بشكل كامل.

وقال مدير المستشفى الإندونيسي إن ضحايا القصف يعانون حروقا وتشوهات تظهر أن الاحتلال استعمل في القصف «أسلحة محرمة دوليا»، منوها إلى أن المستشفى سيتوقف عن العمل بالكامل مساء اليوم الأربعاء، بسبب نقص الوقود.

من ناحيته، قال الناطق باسم الدفاع المدني في غزة إن ما شهدته جباليا ليست المجزرة الأولى للاحتلال بحق المدنيين في القطاع، مشيرا إلى وجود عدد من المواطنين على الأرض بين شهيد وجريح.

من جهة أخرى أعلنت المقاومة الفلسطينية أنها نصبت كمائن لجنود الاحتلال الإسرائيلي المتوغلين في قطاع غزة واشتبكت معهم في محاور عدة، في حين أوقع القصف الإسرائيلي منذ فجر أمس الثلاثاء عشرات الشهداء والجرحى.

وفي اليوم الثاني من أكبر توغل إسرائيلي في القطاع المحاصر منذ إطلاق معركة طوفان الأقصى، أكدت المقاومة أنها دمرت آليات وحققت إصابات في صفوف جنود الاحتلال، في حين وصف الجيش الإسرائيلي القتال بالعنيف، قائلا إن الموقف يتطلب منه «الصمود والصبر».

وقد أعلنت كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» أنها فتحت النار صباح أمس، من أحد الكمائن باتجاه آليات متوغلة غرب منطقة التوام «شمال غربي قطاع غزة)» واستهدفت 3 آليات إسرائيلية.

وقالت كتائب القسام إن مقاتليها يخوضون اشتباكات عنيفة مع قوات الاحتلال المتوغلة شمال غرب القطاع، مشيرة إلى أنهم استهدفوا آليتين بقذيفتين مما أدى لاشتعال النيران فيهما وأجهزوا على أحد الجنود من نقطة صفر.

أضافت أنها دمرت آلية إسرائيلية شرق معبر إيريز بعبوة ناسفة وقذيفتي «الياسين 105، واستهدفت قوة راجلة إسرائيلية قرب معبر كرم أبو سالم «شرق رفح» بقذائف هاون.

كما أعلنت كتائب القسام أنها أجهزت على قوة إسرائيلية بعد دخولها مبنى في بيت حانون واستهدفت جرافة وآلية كانتا تؤمنان القوة الراجلة.

وقال مراسلون إن دبابات إسرائيلية تتقدم تحت غطاء من القصف المكثف في محاور شمال غرب وجنوب مدينة غزة وسط معارك عنيفة بين المقاومة وقوات الاحتلال.

أضاف المراسل أن عناصر المقاومة استهدفوا عددا من الدبابات المتوغلة في محور التوام شمال غرب غزة.

مقتل وإصابة

إسرائيلية، إن معارك عنيفة جرت الليلة الماضية بين المقاتلين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية المتوغلة برا في قطاع غزة.

في سياق متصل قال الخبير العسكري فايز الدويري إن ملامح العملية البرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة قد بدأت في الظهور، لافتا إلى حصول تقدم محدود وبطيء للقوات الإسرائيلية، كما توقع نجاح المقاومة الفلسطينية في صدها وإيقافها، وأوضح الدويري – في تحليل لمستجدات الحرب– أن قوات الاحتلال بدأت في التحول من عمليات الاختراق والتراجع التي كانت تقوم بها خلال الأيام الماضية، إلى عمليات «النار والمناورة» وهو المصطلح الذي أطلقه الجيش الإسرائيلي على المرحلة الجديدة من عمليته البرية، ويعززه ما يحدث على الأرض.